

محميا شرعا لوقفا بذلك والسنة بمقتضاها بعد استئذان المبيع المعين
باطنه والمذا عليه من موطن الرغبات ومحل الطلبات وبهذا الجهد واعتبار
ما يجبه اعتباره فيه شرعا واستيفاء شرطه الشرعيه **اسجال**
يشترط بيع وكل بيت مال المحجور انه ثبت عنده مخزن يتحصن
الباخرة استنادا وكل بيت مال المحجور للبايع المسمى باطنه والمشتري المذكور
باطنه عليهما ما نسب اليهما باطنه على اوجه المشرح باطنه وان المبيع المعين
باطنه ملك جاريت بيت المال المحجور ولا يد له عليه سوا ما يدى بانه الي
حين البيع وان استدرت من الثمن المعين باطنه زائد على ثمن المثل
المبيع المعين باطنه والباي في معية ذلك المثل له حاله البيع
يقو تاما صيا شرعيا وانه حكم بما ثبت عنده من ذلك كما شرعيا وفي
به والمنزح بمقتضاها مسوكة في ذلك مستوفيا شرطه الشرعيه ويكفي
ايضا في مبيعات بيع المال وان القيمة العادلة عن ذلك وثمر المثل
له والعتبة المسوغة للبيع على بيت المال المحجور شرعا ما جيلعه
الغرمه نقديرا وما يتا درهم العين في ذلك باطنه من ذلك العا
درهم ثمر المثل وبمعا العدل لجميع المعين باطنه يومئذ والباي

وهو ما يتا درهم عتبه ظاهره وزياده وافق مسوغه وجودها البيع
على جهة بيت المال المحجور شرعا وان كان السلطان اذنته البيع
ولما يشره بنفسه وكل بيت مال المحجور كبيع انه ثبت
عنده استفاد الاذن والمنايعين وكل ما تقدم **اسجال**
يشترط بيع الوكيل عن موكله انه ثبت عنده استناد البايع الوكيل والمشتري
والموكل المذكورين باطنه عليهم بما نسب اليهم باطنه على الوجه المشرح
باطنه وان الموكل المسمى باطنه مالك جاريت للبايع المعين باطنه الر حنين
البيع ثم تاما صيا شرعيا وانه حكم بما ثبت عنده من ذلك حكما
شرعيا ويحل **اسجال** يشترط بيع الوكيل على ابيته بالعتبه
والمصلحة له انه ثبت عنده استناد المنايعين المذكورين باطنه
عليهما بما نسب اليهما باطنه على الوجه المشرح باطنه وان المبيع المعين
باطنه ملك اليتيم المسمى باطنه وسيل البايع المسمى باطنه الر حنين
البيع وان الثمن المعين باطنه ثمن المثل للمبيع المعين باطنه يومئذ
وان في بيع ذلك بالثمن المذكور عتبه وحصته لليتيم المذكور حاله البيع
يقو تاما صيا شرعيا وانه حكمها ثبت عنده من ذلك حكما شرعيا